

■ **الحدث**

«أهتّ طريق، بغداد - دمشق»، عبارة لم تعد أمنية، فقد أصبحت أمس واقعاً. وعليه، إن طريق طهران - بغداد - دمشق، بيروت لم يعد «مشروعاً نظرياً»، يأمل «محور المقاومة» أن يدخل حيز التنفيذ. فإعادة افتتاح ممبر القائم - البوكمال، كرزت «النظرية»، هي معادلة مريكة لمحور واشنطن - تل أبيب - الرياض. وما حدث

ليس استعادة مدينة هنا أو تحرير محافظة هناك، إنما «صفعة» لواشنطن وحلفائها الذين سعوا إلى قطع أي اتصال بين بلدان هذا المحور منذ 2003 حتى اليوم. تلك المنطقة الحدودية، منذ ثمانينيات القرن الماضي، لم تشهد استقراراً أمنياً يبرز الدور الاستراتيجي لهذا الخط. نظام صدام حسين سابقاً، والاحتلال الأميركي للعراق

افتتاح «القائم - البوكمال»: انتصارٌ لبغداد ودمشق

بغداد - الأخبار

بعد أكثر من خمس سنوات على إغلاقه، أعيد افتتاح معبر القائم - البوكمال الحدودي بين العراق وسوريا. سنوات الحرب ضد تنظيم «داعش» أجبرت كلاً من بغداد ودمشق على إخلاء تلك المناطق الحدودية. هناك، تمّد أكثر التخطّيات تطرّفاً في العالم، واتخذ من الصحراء وتضاريسها ملاذاً له وسلاحه. إعلان بغداد القضاء على «داعش» في كانون الأوّل/ديسمبر 2017، واستعادة دمشق مساحات شاسعة من حدودها الشرقية في

سياسياً، تعكس إعادة افتتاح المعبر تمسك الجانبين، وتحديداً العراقي، بنظرية استثمار الموقع الجغرافي وتوظيفه في سياق استعادة الدور الإقليمي، والحضور على الخريطة السياسية. طوال العامين الماضيين (2017 - 2019)، ومع وصول قوات البلدين إلى المنطقة الحدودية، وبدء الحديث عن «الأوتوستراد» (بمعزل عن نشاط هذا «الخط» من عمده)، مارس الأميركيون ضغوطاً هائلة على الجانب العراقي منعا لعودة «الحياة» إليه. عرقلوا في كثير من الأحيان عمليات استعادة تلك المناطق في القلب العراقي، ولاحقاً عمليات تطهيرها. رئيس الوزراء السابق حيدر العبادي، عرقل هو الآخر إعادة «الحياة» إلى هذا الشريان الحيوي، صب اهتمامه على خط آخر: بغداد - عمان، مانحاً «تامينه» إلى شركات أجنبية، وتحديداً أميركية. أما العبادي، تحت الضغط الأميركي وإيماناً منه، «تحميد» العراق عن أي خطوة من شأنها «تنقيس» الخنثاق الممارس من واشنطن على دمشق. اليوم، ومع عادل عبد المهدي، كانت الرؤية مغايرة. أوّل افتتاح على جيران العراق أهمية قصوى، بدأ من الأردن فالسعودية وتركيا وإيران، واليوم سوريا. فاندوب بغداد - عمان، المعنى بإمداد الأخيرة بالخط عن طريق الصهاريج، فرض تاميناً أمنياً له، كما فرض خط بغداد - عرعر، الذي سيقتح بعد أسبوعين، الخطوة نفسها، مؤكّدة، في حديث خط بغداد - دمشق، مصادر قريبة من عبد المهدي لا تنفي الضغوطات



أولّ عبد المهدي الافتتاح على جيران العراق أهمية قصوى



العام نفسه أيضاً، فرض نقاشاً جدياً حول ضرورة افتتاح خط طهران - بغداد - دمشق - بيروت، الذي أطلق عليه البعض تسمية «أوتوستراد محور المقاومة». ما جرى أمس يحمل دلالات كثيرة، سياسياً واقتصادياً وتكتيكياً واستراتيجياً. في الحد الأدنى، هو إعلان صريح بأن الدولتين تماثلتا للشقاء بعد سنوات من الدم والنار. في بغداد كما في دمشق، القرار واحد: كلا الجانبين متمسك بخيار الدولة، ولا يريد سواها على الضفة الأخرى من حدوده. هكذا يعتر مصدرٌ أمني عراقي مطلع على اتصالات بغداد - دمشق.

العراق يتأخر في الاعتراف: إسرائيل وراء استهداف «الحشد»



مِن اللحظة الأولى سارم المهندس إلى اتهام الولايات المتحدة وإسرائيل (الناضج)

كسر رئيس الوزراء العراقي، عادل عبد المهدي، «صمته» إزاء الاستهدافات التي طالوت عدداً من مكار «هيئة الحشد الشعبي» على مدى الشهرين الماضيين. ففي مقابلة بثت مقاطع منها قناة «الجزيرة» القطرية أسس، اتهم تل أبيب بالوقوف وراء «عدد» من الهجمات التي استهدفت «الحشد»، ليكون تصريحه أوّل اتهام مباشر يوجّهه العراق إلى إسرائيل التي حفلها عبد المهدي المسؤولية المباشرة، بقوله إن «التحقيقات في استهداف بعض مواقع الحشد تُشير إلى أن إسرائيل هي من فعلت ذلك». تصريح، وللمفارقة، تزامن مع افتتاح معبر القائم - البوكمال الحدودي، وما تحمله هذه الخطوة من دلالات سياسية تدفع بالعراق إلى حسم تموضعه السياسي ضمن الإقليم، وكذلك دوره المرجو في تقريب وجهات النظر بين الدول المتصارعة، أي المملكة السعودية والجمهورية الإسلامية في إيران.

وسبق لبغداد طوال المدة الماضية أن حاولت «التخلص» من اتهام تل أبيب مفضّلة «الصمت». مع أن «الحشد» حرق هذا «الجدار»، عبر نائب رئيس الهيئة، أبو مهدي المهندس، الذي سارع منذ البداية إلى تحميل الولايات المتحدة وإسرائيل مسؤولية الهجمات بالطائرات المسيّرة على قواعد «الحشد» ومخازنّ سلاحه، بل قال إن «الولايات المتحدة هي من قدمت الدعم الجوي لتل أبيب». أما الأخيرة، فامتنعت أسس عن التعليق على اتهام عبد المهدي، علماً بأن رئيس وزرائها، بنيامين نتنياهو، لجّ مراراً خلال الشهرين الماضيين إلى ضلوع جيشه في ذلك، في حين سارعت وزارة الدفاع الأميركية «البنثاغون» (آنذاك) إلى نفي أي مشاركة لقواتها.

مصادر مقرّبة من عبد المهدي أوضحت، في حديث إلى «الأخبار»، أن تصريحات رئيس الحكومة «فتحت الباب واسعاً أمام خيارات



تصف مصادر دبلوماسية عراقية وسورية افتتاح المعبر بأنه «صفعة» لواشنطن (أف ب)

الأمّن في القلب الغربي للبلاد يفرض وجوداً سورياً. كذلك ثمة اقتناع في دمشق بأن المنطقة الشرقية تحتاج في ضبطها إلى انتشار عسكري عراقي. ولأن الاستقرار الأمني يؤسّس لاستقرار الحراك الاقتصادي، فإن العمليات العسكرية التي أطلقت مطلع الصيف الماضي هدفت إلى تأمين جيوب قد تشكّل تهديداً لهذا الخط. ولديمومة ذلك، فإن تأمينه في المناطق الصحراوية سيُسند إلى بعض قطعات «الحشد الشعبي» والقوات الأمنية المختلفة، أما في المنطقة الحدودية، فإن قوات «حرس الحدود» ستقوّل حمايتها. هذه الخطوة، في وصف مصادر دبلوماسية عراقية وسورية، «صفعة» لواشنطن، بل يذهب البعض إلى اعتبارها الانتصار «الأكبر»، منذ 2003. فـ«الأوتوستراد» بات أمناً له «محور المقاومة» كلياً، و«الجدار» الذي أوجدته الحرب في البلدين «كسر»، والمساحات التي خلّقت لتحرك الإرهابيين، برعاية أميركية مباشرة، تمت استعادة معظمها، اليوم، وباتفاق العاصمة، فإن وجهة بغداد باتجاه البحر المتوسط باتت سالكة، وخطّ دمشق باتجاه الوسط الآسيوي سالك أيضاً. وهو ما يعني أن هذا انتصار سياسي اقتصادي بالمعنى الحرفي، مع إدراك أصحاب الأرض لمصالحهم التي بُني عليها التحرك طوال الفترة الماضية، كما أنه إنجازٌ أجّل أكثر من مرّة نتيجة ضغوطات سياسية أو استهدافات عسكرية مفضّودة أو عراقيل لوجستية، سارعت بغداد إلى معالجتها طوال الأشهر الثلاثة الماضية.



عبد المهدي: لا أحد يريد الحرب في المنطقة باستثناء إسرائيل



المقرّبة من الرجل، عندما تقول إن «السعودية تبحث عن مخرج يحفظ ماء وجهها من الأزمة» الراهنة»، عبد المهدي قال في المقابلة نفسها إن «زيارته كانت من أجل التهدئة، وإن حل الأزمة في اليمن يمكن أن يتشكل مفتاحاً لحل أزمة الخليج»، مؤكّداً أن «جميع الدول المعنية بالأزمة في الخليج، ومن ضمنها أميركا، تتحدّث عن المفاوضات، والسعودية وإيران مستعدتان للتفاوض». كما أوضح أن «الحديث عن كيفية صياغة نهايات لحل أزمة الخليج سيضعنا أمام طريق مسدود». في هذا الإطار، تقول المصادر إن «صامشاً» ممنوحاً لعبد المهدي للتحرك على خطّ تقريب وجهتي النظر، ليكون ذلك في المحصلة، تكريساً لدور العراق في المنطقة، وتحوّله إلى «صمام أمان» بدلاً من «ساحة اشتباك أو انطلاق الشرارة الأولى للمواجهة الشاملة». (الأخبار)

باتي إنجاز الحكومتي السورية والمراقية، بافتتاح معبر القائم - البوكمال. في سياق إعادة ربط سوريا بجيرانها، بعد افتتاح معبر حلب، ولأنّ يسهم افتتاح هذا المعبر في إعادة تفعيل العلاقات الاقتصادية والتجارية والسياحية بين البلدين، ما يصني كسر الحصار الأميركي على سوريا

البوكمال - أيهم مربع

تعكس الصور التذكارية بين الجنود السوريين ونظرائهم العراقيين في معبر القائم - البوكمال، الذي أعيد افتتاحه أمس بعد أكثر من سبع سنوات على إغلاقه، رمزية الانتصار على الإرهاب، والنجاح في مواجهة الضغوط الأميركية. كما تبرز الرمزية العسكرية بإغلاق صفحة الإرهاب الذي مثله تنظيم «داعش» بعدما سيطر على المعبر وجانيه مدة طويلة، وفتحت دمشق وبغداد صفحة جديدة عنوانها علاقات سياسية واقتصادية وتسيق عسكري واسع، لتحقيق الاستقرار على طرفي الحدود. وكما كان متوقّعا، افتتح المعبر المذكور في المنطقة بين البوكمال من الجهة السورية، والخصيبة (2 كلم شمال القائم) من الجهة العراقية، بدلاً من المعبر الأساسي المعروف، لأسباب يربّح أنها تتعلق بالوجود الأميركي في محافظة الأنبار العراقية، حيث توجد نقطة مراقبة أميركية قريبة من معبر «القائم» من الجهة الجنوبية يمكن رؤيتها بالعين المجردة من المعبر القديم. تؤكد ذلك المصادر السورية، بينما يعيد الجانب العراقي استحداث المعبر المؤقت في هذا المكان إلى إجراءات لوجيستية، وأن المعبر الأساسي غير جاهز، فضلاً عن أن فتح المعبر يأتي بعد تأجيل متكرر.

حركة الأفراد والليات دون خروقات»، كما يستبعد المصدر «تكرار الغارات على المنطقة، لأنها ستكون من دون جدوى، لكون الافتتاح الذي جاء بقرار سيادي عراقي يعني حسم الملف». في السياق، قال وزير الداخلية السوري، اللواء محمد رحمون، خلال الحفل الرسمي لافتتاح المعبر، إن ذلك جاء نتيجة للتضحيات الكبيرة للجيشين السوري والعراقي. وهو انتصار لشعبي البلدين على الإرهاب»، مؤكداً أن «المعبر سيسهّل الحركة التجارية بما سينعكس إيجاباً على البلدين». كذلك، قال محافظ دير الزور، عبد المجيد الكواكبي، لـ«الأخبار»، إن «افتتاح المعبر انتصار اقتصادي يضاف إلى الانتصارات السياسية والعسكرية»، لافتاً إلى أن «المعبر والطريق منه وإليه جاهزان ومؤمّنان». هناك، أبدى أمين الجمارك في دير الزور، عاصم اسكندر، جاهزية الجانب السوري



يتوقع تحسّن سريع وكبير على اقتصاد البلديت ولا سيما سوريا



لاستقبال الشاحنات والتبادل التجاري، والسياح العراقيين، وفق إجراءات سهلة وتشجيعية». أما رئيس هيئة المنافذ الحدودية العراقية، كاظم العقابي، فقال إن «المعبر الحالي مؤقت»، مستدركا: «هناك خطة لتوسيع المعبر ليشمل مساحة 400 دونم، وتبعد 2 كلم عن المعبر الحالي، (إنّ) تعمل الدولة العراقية على استكمالها وتجهيزها لاستيعاب عدد أكبر من الأشخاص والليات». من الزاوية الاقتصادية، يُتوقع حجم استفادة كبير للجانب السوري في ظل ازدياد التضييق الاقتصادي بعيداً عن العقوبات التي حُملت دور معبر نصيب مع الأردن، وتتحدّث الأرقام عن أكثر من

ملياري دولار أميركي هما حجم التبادل التجاري بين سوريا والعراق عام 2011، وهو رقم قابل للتحقق والزيادة وفق الآلية التي سيعمل بها المعبر، خاصة أن حركة الاستيراد والتصدير يتوقع أن تكون كبيرة. هناك تبرز حماسة «اتحاد غرف التجارة العراقية» لافتتاح المعبر، والتي عكستها أخيراً زيارة 120 تاجراً عراقياً إلى دمشق، للإعداد لإطلاق التسوي التجاري بعد فتح الحدود. ووفق «المكتب المركزي للإحصاء السوري»، شكلت «الصادرات السورية إلى العراق نحو 46% من إجمالي الصادرات العربية في 2012»، جراء «حصول سوريا على استثناء من قائمة الرقابة العراقية على المستوردات». أيضاً يتوقع اقتصاديون أن تشهد هذه الأرقام ارتفاعاً، لكون العراق العمق البري الاقتصادي شبه الوحيد بالنسبة إلى سوريا حالياً، ما سيفتح المجال لتصدير المنتجات السورية إليه وعبره باتجاه الخليج ودول الجوار، وبخاصة تركيا المغلقة المنافذ الرسمية السورية معها. يقول أستاذ الاقتصاد في جامعة الفرات جم حميدي، إن «افتتاح أي معبر بري مع بلد عربي، في ظل العقوبات الاقتصادية الجائرة، سيقوّض متفصلاً مهمّاً للاقتصاد السوري»، شارحاً أن «التبادل بين البلدين سيكون مكماً أحدهما لآخر، لكون الاقتصادات العربية متكاملة». ويشير حميدي إلى أن «هذه الخطوة ستحسّن قيمة الليرة السورية». افتتاح المعبر يعني تنوعاً في السلع وتوافرها، وخلق تنافسية تتعكس إيجاباً على المستهلك الذي سيحصل عليها بقيمة أقل.

لعل المفارقة أن «القائم» لم يستخدم لأغراض تجارية منذ ما قبل 2010، وكان مخصصاً لحركة المشاة والزيارات بين العائلات القاطنة على طرفي الحدود، قبل أن يتحوّل اليوم إلى المعبر البري الوحيد مع العراق، في ظل الوجود الأميركي في معبري البحرية شمالاً، والصحراء جنوباً. كذلك، فإن «القائم» هو الأصغر مساحة ضمن المعابر بين البلدين اللذين يمتلكان خطاً حدودياً مشتركاً يمتد على قرابة 600 كلم، وكان يتصدرها «التفخ» بالقرب من المثلث الحدودي السوري - العراقي - الأردني، و«ببغة» البحرية» في محافظة الحسكة شمالاً.

كما كان متوقّعا، افتتح معبر مؤقت، غير الأساسي (أف ب)

